الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/34/L.31
9 November 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ٥٧ من جدول الأعمال

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الهند : مشروع قرار *

التعاون في ميدان التنمية الصناعية والمؤتمر العام الثالث
لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ،

واذ تشير أيضا الى اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (١) المعتمدين في المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والذين حددا التدابير والمبادىء الرئيسية للتنمية والتعاون في الميدان الصناعي ضمن اطار اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،

واذ تدرك الدور الذى تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها الهيئة المركزية

---

* مشروع القرار مقدم من وفد الهند بالنيابة عن الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

(١) انظر A/10112 ، الفصل الرابع .

داخل منظومة الأمم المتحدة للتفاوض بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتعزيز هذا التعاون وتنسيقه ، وللتبكير بتنفيذ التدابير وبلوغ الأهداف المتضمنة في اعلان وخطة عمل ليما ، بما في ذلك ، بصفة خاصة ، زيادة نصيب البلدان النامية في مجموع الانتاج الصناعي العالمي الى نسبة ٢٥ في المائة على الأقل بحلول نهاية القرن الحالي ،

واذ تشير كذلك الى قراريها ٣٣/٧٧ و ٣٣/٧٨ المؤرخين في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية ، على التوالي ، والى قرارها ٣٣/١٩٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ بشأن الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

واذ تضع في اعتبارها أن التصنيع السريع للبلدان النامية يشكل عنصرا لا غنى عنه وأداة دينامية للنمو الذاتي المستمر لاقتصادات تلك البلدان وتحولها الاجتماعي ،

واذ تضع في اعتبارها كذلك ان اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي في سياق اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد انما تستلزم اعادة تشكيل الصناعة العالمية مع ايلاء المراعاة التامة لقدرات البلدان النامية وامكاناتها ،

واذ تؤكد على دور اعادة توزيع القدرات الصناعية بوصفها شكلا من أشكال التعاون الصناعي الدولي ، بما في ذلك نقل الموارد والتكنولوجيا بهدف انشاء وتعزيز القدرات الانتاجية للبلدان النامية بغية حفز اقتصاداتها ، مع مراعاة امكاناتها لتنمية مواردها الوطنية بما يتفق مع أهدافها الانمائية والحاجة الى زيادة نصيبها في الانتاج الصناعي العالمي زيادة مناظرة ،

واذ تؤكد ضرورة العمل على زيادة تنمية الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية بوصف ذلك عنصرا أساسيا في تحولها الاقتصادي والصناعي ،

واذ تسلّم بالحاجة ، في جملة أمور ، الى نقل الموارد المالية بغزارة الى البلدان النامية ، وبصفة رئيسية نقل المساعدة الانمائية الرسمية ، وبالحاجة كذلك الى تحسين معدلات التبادل التجاري ، وتعزيز الاستثمار الرأسمالي ، وتطوير التكنولوجيا ونقلها ، وتنمية الطاقة التقليدية وغير التقليدية كيما يتسنى توفير الحافز الدينامي الضروري لتصنيع تلك البلدان ،

واذ تسلّم كذلك بالتكامل الوثيق القائم في البلدان النامية بين القطاعات الصناعية والقطاعات الريفية ، وبضرورة تعزيز التصنيع الذاتي عن طريق استعمال التكنولوجيا المناسبة من أجل تأمين الانتفاع الأمثل بالموارد الوطنية في هذه البلدان ،

١ - تحيط علما مع التقدير بما يجرى الآن من أعمال تحضيرية للمؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، كما ترد في تقرير المدير التنفيذي للمنظمة (٢) ؛

٢ - تحث حكومات جميع الدول الأعضاء على أن تشترك بفعالية في المؤتمر العام الثالث

---

(٢) E/1979/82 .

لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المزمع عقده في نيودلهي في الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير الى ٨ شباط/فبراير ١٩٨٠ ، وعلى أن تستعرض التقدم المحرز والعقبات التي صودفت في تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (١) وأن تعتمد سياسات مناسبة وبرامج محددة لوضع استراتيجية لزيادة التصنيع باعتبار ذلك عنصرا لا غنى عنه في عملية التنمية خلال الثمانينات وما بعدها ؛

٣ - توصي بأن يبت المؤتمر في جملة أمور منها اتخاذ تدابير محددة تحقيقا لما يلي :

(أ) التعجيل بتنفيذ التدابير اللازمة للتنمية الصناعية في البلدان النامية ، ولا سيما تلك المتضمنة في اعلان وخطة عمل ليما ؛

(ب) توفير مدخل فني رئيسي ، في ميدان التصنيع ، للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

(ج) اعادة تشكيل الانتاج الصناعي العالمي بغرض وضع تقسيم دولي للعمل يتسم بقدر أكبر من الانصاف وذلك عن طريق القيام ، في جملة أمور ، باعادة توزيع الصناعة الى البلدان النامية ، وتوسيع وتعزيز القدرات الصناعية في البلدان النامية ، والتشجيع على التجهيز الصناعي المحلي للموارد الطبيعية في البلدان النامية ؛

(د) دعم اعادة تشكيل الانتاج الصناعي العالمي عن طريق قيام البلدان المتقدمة النمو باتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير التفضيلية لتحرير التجارة لصالح البلدان النامية ، تتعلق أساسا بزيادة امكانية الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، والقضاء على السياسات الحمائية ، وكذلك عن طريق تأمين الاستقرار لسياسات الأسعار وازالة الممارسات التجارية التقييدية ؛

(هـ) توفير التمويل اللازم للتنمية الصناعية في البلدان النامية على نطاق واسع عن طريق تعزيز الصناديق القائمة مثل صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وعن طريق مراحل أخرى تستهدف بلوغ هذه الغاية ، حسب الاقتضاء ؛

(و) الحث على انشاء مرفق طويل الأجل في اطار البنك الدولي لتمويل مشتريات البلدان النامية من السلع الانتاجية ؛

(ز) تشجيع التدابير والسياسات الرامية الى تنمية وتعزيز الهياكل الأساسية التكنولوجية في البلدان النامية ، مع مراعاة قدرتها الذاتية والحاجة الى نقل التكنولوجيا اليها بشروط منصفة ؛

(ح) تعزيز البرامج التي من شأنها ان تفضي الى أقصى تحويل رأسي للسلع الأساسية الزراعية والمعدنية والى استحداث صناعات قائمة على الزراعة وصناعات متصلة بها في البلدان النامية ؛

(ط) تطوير تدريب القوى العاملة في البلدان النامية ، ولا سيما بالنسبة للمرأة والشباب ، وفقا لاحتياجات التنمية الصناعية على الصعيد الوطني ؛

٤ - تدعو المؤتمر الى البت في الآليات والمؤسسات الواجب تعزيزها أو انشاؤها في اطار منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل تنفيذ مقرراته ، آخذا في الحسبان التوصيات والمقترحات الواردة في الوثيقة " الصناعة سنة ٢٠٠٠ - مناظير جديدة " (٣) ؛

٥ - ترجو من الأمين العام والمدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية القيام ، في ضوء ما اكتسبته المنظمة من خبرة في وضع برامج المساعدة التقنية لأقل البلدان نموا وللبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، مثل اجتماعات التضامن التي نظمتها ، بتوسيع وتطوير البرامج الحالية لتصبح من الأنشطة الدائمة التي تضطلع بها المنظمة ؛

٦ - تقرر انه ينبغي تطوير نظام المشاورات داخل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وتعزيزه وصبغه بالطابع العملي ، وانه ينبغي لهذا النظام ان يضع موضع التنفيذ الميزة النسبية الدينامية والأهداف الانمائية للبلدان النامية ، وأن يكون قائما على أساس دائم ، بمشاركة ممثلي الحكومات في جميع الوفود ، حتى يتسنى له الاسهام بشكل أكثر فعالية في بلوغ الأهداف والغايات المحددة في اعلان وخطة عمل ليما ؛

٧ - تؤكد على أن برنامج العمل التعاوني الذى تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال التكنولوجيا الصناعية المناسبة ينبغي ان ينفذ بالكامل وفقا لأولويات البلدان النامية واحتياجاتها الانمائية ؛

٨ - ترجو ان يتم تعزيز برنامج المستشارين الميدانيين في التنمية الصناعية وتوسيع نطاقه ؛

٩ - تدعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد الى ان تتخذ خطوات مبكرة للتوقيع والتصديق على دستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (٤) المعتمد في ٨ نيسان/ابريل ١٩٧٩ في الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتأسيس منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها وكالة متخصصة ، أو قبوله أو الموافقة عليه ؛

١٠ - تحث جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، على الاسهام في صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أو زيادة مساهمتها فيه ، آخذة في الحسبان الحاجة الى توخي أقصى قدر من المرونة ، للوصول الى مستوى التمويل المستصوب المتفق عليه والبالغ ٥٠ مليون دولار سنويا على الأقل ؛

١١ - تحث كذلك البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية ، بما في ذلك البنك الدولي ، على الاستجابة على نحو كاف للطلبات المقدمة من البلدان النامية للحصول على موارد مالية بشروط مواتية عن طريق توفير القروض للبرامج والمشاريع في قطاع الصناعة ؛

---

(٣) ID/CONF.4/3 .

(٤) A/CONF.90/19 .

١٢ - تؤكد على انه ينبغي أن يحصل التصنيع على قسط مناسب من الموارد المنقولة الى البلدان النامية من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية ، مع مراعاة الأولويات الانمائية للبلدان النامية ؛

١٣ - ترجو من الأمين العام والمدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يكفلا اتخاذ الترتيبات الضرورية ، بما في ذلك رصد الاعتمادات المالية اللازمة ، للانتهاء من الأعمال التحضيرية للمؤتمر العام الثالث التي يضطلع بها على الأصعدة الوطنية والاقليمية والأقاليمية ، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بالاجتماعات الأقاليمية وغيرها من الاجتماعات التي تعقد في المرحلة الأخيرة من عملية التحضير للمؤتمر ؛

١٤ - ترجو من الأمين العام أن يكفل اتخاذ الترتيبات اللازمة لاشتراك ممثلي أقل البلدان نموا اشتراكا فعالا في المؤتمر ، بما في ذلك رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية مصروفات سفر ممثلين عن كل بلد من هذه البلدان وبدل اقامتهم اليومي .

- - - - -